ترسانة عائمة
تحويل وجهة الأسلحة والذخائر

تكمن عملية تحويل وجهة الأسلحة في صلب عملية انتشارها غير المشروع، إذ تسربت من القوات المسلحة الكينية في شمال كينيا ٤٠ في المائة من الذخائر إلى السوق غير المشروعة. وقد ينجم، عالمياً، من سرقة أسلحة المدنيين، حيازة غير قانونية بمعدل قطعة سلاح لكل ١٠٠٠ قطعة سلاح. وها هي أمثلة على عملية تغيير وجهة التحويل: النقل غير المرخص للأسلحة والذخائر من مخزون المستعملين القانويين إلى السوق غير المشروعة.

وتديم عملية تحويل وجهة الأسلحة والذخائر، عالمياً، أنشطة الجهات غير الحكومية والمنظمات الإرهابية والمجرمين المسلحين. فهي تتضمن، وإن لم تقتصر على، عمليات نقل دولية ضخمة يديرها مسؤولون عسكريون فاسدون؛ وسرقة محلية على مستوى واطئ وإعادة بيعها من قبل القوات العسكرية والشرطة؛ وفقدان الأسلحة المدنية بواسطة السطو أو أشكال أخرى من السرقة. وعملية تحويل وجهة المخزون يمكن أن تقع لأي كمية من الأسلحة الصغيرة والذخائر المحمولة قانوناً، سواء كان ذلك في أيدي العسكر أو في أيدي المدنيين.

يحوي المخزون الوطني كل قطعة سلاح أو ذخيرة تحت سيطرة – أو مرسلة إلى– جهاز الدولة للدفاع والقانون والنظام. ويتألف من الذخائر المخزونة في مرافق التصنيع إلى المستودعات الضخمة للأسلحة والذخائر، والأسلحة والذخائر الصادرة إلى الجنود وضباط الشرطة. عملية التحويل تقع ويمكن أن تقع في أي موقع من المخزون الوطني، فجميع القوات المسلحة التابعة للدول عرضة للتحويل وتعاني منه بدرجات متفاوتة.

ويتضمن المخزون المدني كافة الأسلحة والذخائر الموجودة أو – المرسلة إلى – المستعملين المدنيين. ويتألف من الأسلحة المحمولة في المرافق التصنيعية والأسلحة والذخائر التي تخزنها شركات البيع بالجملة والأسلحة والذخائر المحمولة في محلات بيع الأسلحة والأسلحة والذخائر المخزنة في البيوت من قبل مستعملين خاصين (مقتنيات مدنية). ومرة أخرى فإن ما هو مخزون في المخزون المدني عرضة للتحويل.

يتخذ تحويل وجهة الاسلحة والذخائر من قوات الدولة الأمنية أشكالاً متعددة، تتراوح بين سرقة تتطلب تواطؤاً على مستوى عال من صانعي القرار وسرقة على مستوى واطئ يقوم بها مجرمون صغار (انظر أجزاء من جدول رقم ٢,١).

جدول ٢,١ (أجزاء) أصناف التحويل والأطر التنظيمية

المخزون	نوع التحويل	الآلية	التوصيف	المدى	الإطار التنظيمي
المخزون الوطني	طلب صغير	سرقة داخل القوة الأمنية	سرقة من قبل أفراد من القوات المسلحة	محلي الطابع	إدارة المخزون
		سرقة خارج إطار القوة الأمنية	سرقة من المخزون من غير حق أو هجوم	من اقليمي إلى دولي	إدارة المخزون/اصلاح القطاع الأمني
	طلب كبير	فساد على مستوى عال	مسؤولون في قطاع الدفاع ينسقون التحويل	دولي	بناء القدرة المؤسسية/ مكافحة الفساد/إصلاح القطاع الأمني
	نهب جماعي أو تفريق	انهيار قطاع الدولة أو القطاع الأمني مؤدياً إلى انحلال المخزونات	من اقليمي إلى دولي	سياسي (الحكومات الوطنية قبل الانهيار، ربما قوات الاحتلال)	
المخزون المدني	طلب صغير	سرقة من المستخدمين	سرقة من أشخاص وبيوت ومركبات	محلي الطابع	قوانين الاسلحة النارية الوطنية (ملكية، حمل، خزن)
		بيع غير مرخص	بيع إلى مستخدمين غير مرخصين	محلي الطابع	قوانين الأسلحة النارية الوطنية (تجارة وإعادة بيع)
	طلب عال	سرقة من محلات بيع الأسلحة وبائعي الجملة والمصانع	سرقات تستهدفها الجريمة المنظمة ومجموعات أهلية أخرى	من اقليمي إلى دولي	قوانين الأسلحة النارية الوطنية (تجارة وأمن)

المصدر: بيفان (٢٠٠٨أ)

إطار رقم ٢,٣ عملية التحويل والأجهزة المتفجرة المرتجلة

يمكن صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة من أية مواد متفجرة، بما في ذلك مواد ذات استخدامات مدنية واضحة للعيان، مثل المركبات المشتقة من الأسمدة الزراعية ذات الأساس النتراتي، ومتفجرات عسكرية مثل تي إن تي ٢٣ وأر دي اكس ٢٤ (دي اتش اس، ٢٠٠٥؛ ترادوك، ٢٠٠٧). وكثير من هذه المواد متوفرة بسهولة للمجموعات المسلحة غير الحكومية في شتى بقاع العالم.

بيد أن عملية تحويل وجهة ذخائر الأسلحة الخفيفة من مخزونات الدولة تشكل تهديداً خاصاً، لأن ذلك يشمل إيصال أسلحة ذات قدرات عسكرية خاصة إلى السوق غير المشروعة، ومن الممكن أن يعمل على استخدام هذه الاسلحة، كوحدات كاملة أو أجزاء، في تصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وهي أجهزة تختلف عن المتفجرات المدنية لأنها مصممة خصيصاً لأغراض عسكرية. يمكن استخدام ذخيرة الأسلحة الخفيفة (وكذلك الأمر مع ذخيرة الأسلحة التقليدية الأكبر حجماً) في الطرق التالية:

- إزالة المتفجرات من الرؤوس الحربية واستخدامها لاحقاً في قنابل ومقذوفات منزلية الصنع؛
- اطلاق أسلحة المقذوفات عن بعد مثل الهاونات وقاذفات الصواريخ وذخيرتها.
- تكييف الذخيرة الموجودة، مثل قنابل الهاون، للتفجير تحت الضغط (الألغام)
- استخدام عبوات مشكلة من الأسلحة المضادة لزيادة القدرات الاختراقية للأجهزة المتفجرة المرتجلة

ثمة عدة عوامل مساهمة في عملية تحويل وجهة الأسلحة، تتفاوت ما بين حوافز شخصية مثل حاجة أفراد الطاقم الأمني إلى النقد لتدني أجورهم وتغيرات سياسية رئيسية تؤثر في هياكل السلطة والقوات العسكرية وقدراتها على ضمان مخزونات وطنية. وتنظر الدول إلى عملية التحويل، بشكل متزايد، باعتبارها مصدراً هاما من مصادر الحصول على الأسلحة والذخائر – وخاصة ذات القيمة والتقنية العاليتين منها، مثل نظم الدفاع الجوي المحمولة على الأكتاف والمتفجرات المصنوعة وفق مواصفات عسكرية (انظر إطار رقم ٢,٣).

هذه الخصائص تجعل المخزونات الوطنية هدفاً جذاباً للمجموعات المسلحة غير الحكومية، إذ تسمح لها بزيادة سرعة تصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتطوير قدرات هذا السلاح ذي الأهداف العسكرية الحديثة زيادة كبيرة. وقد أثبتت هذه الأجهزة قدرتها الفتاكة في العراق.

أما عملية تحويل أي جزء من المخزون المدني للاسلحة والذخيرة فيمكن أن تساهم في الاستخدام غير القانوني والجريمة المسلحة والعنف. فكثير من الممتلكات المدنية غير آمنة، وهذا يقدم للمجرمين فرصاً سهلة لتحويل وجهة الأسلحة والذخيرة. والسبب الرئيسي في حصول المجرمين على الأسلحة والذخائر هو ضعف الحراسة البدنية – وخاصة في المنازل (انظر شكل رقم ٢,٥)

تقترح بيانات عشر بلدان مختارة بأن نحو ١ في كل ١٠٠٠ قطعة سلاح في ايدي المدنيين قد تكون عرضة لعملية التحويل. وإذا أخذنا الرقم بدلالته الظاهرة فهو يبدو ضئيلاً، لكن إذا عرفنا بأن المخزون المدني عالمياً يبلغ نحو ٦٥٠ مليون قطعة سلاح ناري فإن عملية التحويل من المخزون المدني، تراكمياً، تغدو مشكلة خطرة، وفبمعدل تحويل بمعدل ١ لكل ١٠٠٠ قطعة سلاح فإن الخسارة السنوية تبلغ ٦٥٠٠٠٠ قطعة سلاح.

إن تقديم مصدر للأسلحة والذخائر لمستعملين قد يجدون صعوبة من دونه في اقتناء الأسلحة، فإن عملية التحويل تغذي النزاع المسلح والجريمة، وتعرض الأهالي والمجتمعات والدولة نفسها للتهديد. ومن الاستنتاجات الرئيسية لهذا الفصل أن:

- عملية التحويل مشكلة ناجمة بصورة كبيرة عن الاهمال الذي تمارسه الدول والعسكر والمدنيون.
- الأسلحة المحولة من مخزونات الدولة ومن أيادي المدنيين يمكن أن تغذي الجريمة بالسهولة التي تغذي بها التمرد او الإرهاب الدولي.
- يمكن معالجة التحويل، في كثير من الأحيان، بإدخال تحسينات ذات كلفة منخفضة نسبيا على التعداد والرصد وحراسة الأسلحة والذخائر بدنياً.
- ينبغي أن تكون تدابير الحد من التحويل شاملة وتتناول مخزون القوة الأمنية والمقتنيات المدنية في آن واحد.

شكل رقم ٢,٥

نسبة المواقع التي سرقت منها الأسلحة النارية في أستراليا (ن=٣٧٢) والمملكة المتحدة (ن = ٤٦٩٧)

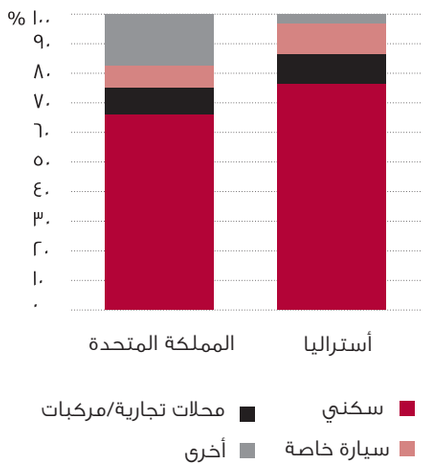

ملاحظات:
البيانات الأسترالية للفترة ١ فبراير/شباط – ١ يوليو/تموز ٢٠٠٤؛ جمعت المملكة المتحدة بيانات فترة سنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٦.

المصادر:
موزوس وساكوراي (٢٠٠٦، ص ٣٧)؛ المكتب الهيدروغرافي للمملكة المتحدة (٢٠٠٠؛ ٢٠٠١؛ ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥؛ ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٧)